A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/958
27 June 1990
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٣٤ من جدول الاعمال

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وموجهة إلى الامين العام من ممثلي السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس ونيكاراغوا لدى الامم المتحدة

يسرنا أن نحيل إلى سعادتكم طيه إعلان أنتيغوا الذي وقعه في مدينة أنتيغوا ، غواتيمالا ، في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، رؤساء جمهوريات السلفادور ، وغواتيمالا ، وكوستاريكا ، وهندوراس ، ونيكاراغوا ، ورئيس بنما بصفته مراقبا ، في نهاية الاجتماع الذي استمر من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . كما نرفق خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى ، التي اعتمدت في نفس المناسبة ، (انظر المرفق) . ونكون لكم شاكرين لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، في إطار البند ٣٤ من جدول الاعمال .

(التوقيع) ايميليو كاسترو ديباريش
القائم بالاعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لكوستاريكا
لدى الامم المتحدة

(التوقيع) غييرمو أ. ميليندييث باراهونا
القائم بالاعمال بالنيابة
البعثة الدائمة للسلفادور
لدى الامم المتحدة

(التوقيع) فرانسيسكو فيلياغران ده ليون
الممثل الدائم للبعثة الدائمة
لغواتيمالا لدى الامم المتحدة

(التوقيع) روبرتو فلورس برمودس
الممثل الدائم للبعثة الدائمة لهندوراس
لدى الامم المتحدة

(التوقيع) وليم فيغيل بلاك
القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة

مرفق

إعلان انتيغوا

"فلينهض الجميع ، وليُدع الجميع حتى
لا تظل بيننا جماعة أو جماعات من الناس
في عزلة عن الآخرين"

بوبول يو

اجتمع رؤساء جمهوريات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس ونيكاراغوا بحضور رئيس بنما في مدينة انتيغوا ، غواتيمالا ، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وكرروا ما جاء في الاعلانين المشتركين لاجتماعي اسكيبولاس الاول والثاني من أن "السلم والتنمية لا ينفصلان" . وبعد أن بذلنا جهدا للتفاهم الإقليمي ووضعنا أفضل ما لدينا حتى تصبح أمريكا الوسطى أرض سلم وديمقراطية ، حان الوقت لنمضي قدما نحو أمريكا وسطى نامية وقادرة على أن تحصل بمفردها على الاحتياجات الاساسية لكل بلد منها . ونحن نعتبر التكامل وسيلة لتحقيق هذه التنمية ، ونأمل في أن ترتبط أمريكا الوسطى بالعالم على أساس من التكافل المثمر المتسم بالاحترام .

وطريق السلم الذي يمر عبر التنمية يقتضي منا أن نواجه المستقبل بالأمل الباسم ، وأن نضطلع بهمة وخيال واسع بتنميتنا ونمونا الاقتصادي مع توزيع الفوائد المترتبة عليهما توزيعا أفضل وأعدل . ولن يمكن كسر دائرة الفقر والإحباط المفرغة إلا بهذه الطريقة . فالحرب والعنف عمل من أعمال القسوة البشرية ، لكن الفقر عمل من أعمال الإهمال الإنساني ينبغي مواجهته . والعنف يبدأ في تكوين جزء من تاريخ لن ننساه وإن كان ينبغي لنا ألا نكرره ، ولنبدأ الآن في طَرق سبل أخرى .

ومن أجل ذلك ومن أجل تحقيق طلب الشعوب الذي أكدناه وهو عدم الرغبة في مزيد من الحرب والعنف ، بل في توجيه هذه الطاقة إلى خدمة أفضل مصالح التنمية لشعوب أمريكا الوسطى . ونكرر "أن لدينا في أمريكا الوسطى سبل السلم والتنمية" ، واننا على استعداد لطَرق هذه السبل بجهودنا الذاتية أولا ، وإن كانت المهمة تبدو سهلة التحقيق بمعونة المجتمع الدولي السخية .

ونحن نريد أن نرسم معا الخطوط الأساسية التي ستوجه عملية تنميتنا ، ومن بينها الخطوط الأساسية للتكامل الاقتصادي . وفي هذا الجهد نرغب في أن نتخذ القرارات ونطرق السبل اللازمة لكي نكون نحن أنفسنا المسؤولين عن نمونا وشركاء أكفاء في التعاون . ولتحقيق ذلك فمن الضروري أن تتوفر الإدارة الكفء لنظامنا الإقليمي .

ولتكوين مجتمع اقتصادي لبرزخ أمريكا الوسطى ، ينبغي للجميع أن يشاركوا ، وألا يتخلف عن ذلك أحد ؛ ولتحقيق هذا نحث مختلف الجماعات الخاصة ، والرابطات ، والتعاونيات والمنظمات المهنية والنقابية والدينية والثقافية والانمائية ، ووسائط الاتصال الجماهيري وجميع شعوبنا ، على التعاون معا في هذه الجهود على جميع هذه الأصعدة تعاونا خلاقا ، كل في مجال اختصاصه وعمله ، بالشكل الذي يكفل تقدمنا مؤمنين ايمانا قويا بضرورة وجود أمريكا وسطى موحدة ، مع اشتراك عامة الشعب اشتراكا كاملا في جهود التنمية هذه وفوائدها .

ديباجة

إن رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس ونيكاراغو ، المجتمعين بحضور رئيس بنما ، في مدينة انتيغوا غواتيمالا ، أحد الآثار الاستعمارية في أمريكا ، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ،

إذ يكررون تأكيد التزامهم الكامل باتفاقات اسكيبولاس وما تلاها من اتفاقات ، وأيضا تعهدهم بمواصلة تنفيذها لتعزيز التقدم المحرز ،

وإذ يعربون عن ارتياحهم للتقدم الايجابي في تنفيذ الالتزامات التي أبرمتها بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في اجتماع اسكيبولاس ،

وإذ يعيدون تأكيد أن حل مشاكل التنمية هو المسؤولية الأولى لشعوب وحكومات أمريكا الوسطى ؛ ويجمعهم الالتزام بتعزيز الأمن والديمقراطية وبأن يقوموا فرادى ومجتمعين برسم مستقبل اقتصادي واجتماعي أفضل لأمريكا الوسطى ،

وإذ يدركون ضرورة الاحترام المطلق للحقوق الأساسية للانسان الأمر الذي يتيح لشعوب أمريكا الوسطى التحقيق الكامل لكرامتها الانسانية في إطار من الحرية والعدالة الاجتماعية ،

وإذ يأخذون في الاعتبار أن عقدا من الأزمات الاقتصادية والصراعات المسلحة قد تسبب في خسائر هائلة في الأرواح وفي القدرة الانتاجية ، فأثر بشكل خطير في مجتمعات أمريكا الوسطى ، فأعاق التنمية وضاعف الفقر ،

واقتناعا منهم بأنه حيث أن الانسان هو محور التنمية فإنه يجب تكريس معظم الجهود لتحقيق رفاهه المادي والروحي وحماية حقوقه الأساسية ،

وقد اقتنعوا بأن الانجازات في مجال الأمن والديمقراطية يمكن أن تتعرض لخطر شديد اذا لم يحرز فورا تقدم كبير في إقامة نظام يحقق الرفاه والعدل الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ يؤكدون تأييدهم التام للحكومات الدستورية ازاء الأعمال التي تقوم بها الجماعات غير النظامية التي ما زالت تقيم في المنطقة والتي تضر بعملية التنمية ،

وإذ يكررون تأكيد أن السلم والتنمية لا ينفصمان ، وتنفيذا للقرارات المعتمدة في إعلان مونتيليمار التي تهدف إلى مواجهة الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في أمريكا الوسطى لإكمال التقدم الذي يجري تحقيقه الآن في مجال السلم والديمقراطية ،

وسعيا منهم إلى تعزيز الأهداف المحددة في محضر اسكيبولاس ، وإذ يحثون المجتمع الدولي على دعم وإكمال الجهود التي يبذلونها أمام شعوبهم وأمام المجتمع الدولي ،

يقررون :

أولا

١ - إعادة تأكيد أن الاحترام المطلق والإعمال الكامل لحقوق الانسان هما أس أساس النظم الديمقراطية ، وأن الانتخابات الحرة جزء لا يتجزأ منها ، بوصفها الوسيلة المناسبة للتعبير عن ارادة الشعب ، وأن من الضروري تقوية وتعزيز واستكمال الهيئات والمؤسسات القضائية والانتخابية وغيرها من المؤسسات التي تساند الحكومات الديمقراطية . ويحثون المجتمع الدولي على تأييد هذه المشاريع حتى يمكن تحقيق هذه النتائج ؛

٢ - يتفقون على ضرورة التحقق من تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بإقامة الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية ومتابعها ، في إطار اتفاقات اسكيبولاس ، ويكلفون اللجنة التنفيذية بأن تنظر في اجتماعها المقبل في الوسائل والاليات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، وبأن تنشئ من أجل ذلك فريقا مخصصا ، يقوم ، بمساعدة من هيئات متخصصة في هذا المجال ، بتحديد آليات المتابعة الممكنة ؛

٣ - ويحث رؤساء غواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا حكومتي نيكاراغوا وهندوراس ، في إطار روح اتفاقات اسكيبولاس الثانية ، ومراعاة منهم لاتفاقات تيلا وسان ايسيدرو دي كورونادو المتصلة بالدعوى التي رفعتها نيكاراغوا ضد هندوراس أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ تحت عنوان "أعمال مسلحة على الحدود وعبر الحدود" ، على تشكيل اللجنة التي ستبحث عن تسوية ودية للنزاع المذكور على أمل التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن ؛

٤ - ويطلبون إلى اللجنة التنفيذية ، بهدف تقوية وتوسيع عملية نشر السلم في ربوع المنطقة ، أن تقترح آليات وإجراءات محددة في مجال الحل السلمي للمنازعات ، تحسّبا للخلافات التي قد تنشأ بين دول المنطقة ؛

٥ - ويحيي رؤساء غواتيمالا ، والسلفادور ، وهندوراس وكوستاريكا بحماس وسعادة بالغة رئيسة نيكاراغوا السيدة دونا فيوليتا باريوس دي تشامورو ، لاشتراكها في اجتماع القمة الثامن ، مع اعتقادهم التام بأن حضورها يحفز ما يبذلونه من جهد في متابعة الطريق المؤدي إلى تعزيز السلم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . ويعربون عن كامل تأييدهم وامتنانهم للإجراءات التي اتخذت لتحقيق الانتعاش في نيكاراغوا ، وخاصة للمنجزات العظيمة التي تحققت فيما يتعلق بتسريح المقاومة النيكاراغوية ووضع الجدول الزمني لإجراء تخفيضات ضخمة في القوات المسلحة في ذلك البلد ، وذلك في إطار روح اتفاقات اسكيبولاس ؛

٦ - كذلك ، يهنئ رؤساء السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا السيد رئيس كوستاريكا ، دون رفائيل انخل كالديرون فورنييه ، على اشتراكه لأول مرة في مؤتمر القمة ، ويرحبون به ترحيبا حارا ، إيمانا منهم بأن جهوده ستسهم في تعزيز وتنفيذ الأهداف والاتفاقات المذكورة ؛

٧ - ويعرب رؤساء كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا كذلك عن ارتياحهم العميق واحترامهم التام لسياسة حكومة هندوراس التي يرأسها الرئيس رفائيل ليوناردو كاييخاس ، المتمثلة في عدم السماح للقوات غير النظامية باستخدام أراضي هندوراس ، وفي تعاونه الحازم في تنفيذ الخطة المشتركة لتسريح أفراد المقاومة النيكاراغوية وأفراد أسرهم أو إعادتهم إلى الوطن أو توطينهم الاختياري في نيكاراغوا وبلدان أخرى ، التي يجري تنفيذها تحت إشراف اللجنة الدولية للدعم والتحقق/وفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى ؛

٨ - الإشادة بمبادرات الرئيسين ماركو بينيسيو سيريشو اريبالو في إنشاء لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية ، والرئيس رفائيل انخل كالديرون فورنييه لعمله على إقامة نظام بيئي دولي جديد ؛

٩ - التسليم بأهمية وجود بنما في مؤتمر القمة هذا ويكررون دعوتهم لها للاشتراك بشكل إيجابي في عمليات الحوار والتفاوض والاتفاق التي تضطلع بها حكومات

أمريكا الوسطى في هذه المجالات ، ويعربون عن اهتمامهم واهتمام شعوبهم باشتراكها على وجه السرعة في عملية التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى وانضمامها في أقرب وقت ممكن إلى المنظمات الإقليمية الأخرى ؛

١٠ - تقديم تأييدهم التام لعملية الحوار بين اللجنة الوطنية للمصالحة والاتحاد الثوري الوطني في غواتيمالا ، التي بدأت في أوسلو في خلال هذه السنة واستمرت في مدريد ؛

١١ - تأكيد أهمية المنجزات التي حققتها نيكاراغوا والمقاومة النيكاراغوية مؤخرا في تنفيذ "إعلان مناغوا" الموقع في ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ وبروتوكوله الموقع في ٣٠ من نفس الشهر ، اللذين يفترضان أنه بنزع السلاح الطوعي لأكثر من ٩٠٠ ١٤ فرد من القوات غير النظامية ، وفقا لتقرير فريق مراقبة الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى واللجنة الدولية للدعم والتحقق ، تكون عملية تسريح القوات قد تمت عمليا ، وهي العملية التي تشكل إسهاما ضخما في إقرار السلم في أمريكا الوسطى ؛

١٢ - الإعراب عن تقديرهم وامتنانهم لفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى واللجنة الدولية للدعم والتحقق لما بذلاه من مساهمات وجهود في سبيل تحقيق السلم في أمريكا الوسطى ؛

١٣ - إن رؤساء غواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ، إذ يعربون عن قلقهم لاستمرار النزاع المسلح في السلفادور ، يؤكدون من جديد تأييدهم التام للجهود التي يبذلها الرئيس ألفريدو كريستياني وحكومته ، سعيا إلى التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي لهذا النزاع . ويرحبون ، في هذا الصدد ، بالتقدم المحرز في الحوار الذي استأنفته حكومة السلفادور مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، تحت إشراف السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، ويعربون عن أملهم في أن يتحقق ، أثناء سير هذا الحوار ، وفي أقرب وقت ممكن ، إنهاء المواجهة المسلحة والتوصل إلى إقرار السلم بشكل نهائي في ذلك البلد الشقيق . كما يجددون نداءهم إلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بأن تنهي على الفور جميع أنواع أعمال العنف التي تضر بشكل مباشر أو غير مباشر بالسكان المدنيين ، وأن تحث أعضاءها على الالتزام بالخطة المشتركة للتسريح ، المعتمدة في تيلا ، هندوراس ؛

١٤ - الإعراب عن ارتياحهم لتناقص حدة التوتر على المستوى العالمي ، ويحثون القوى العسكرية الرئيسية على تخصيص الموارد المالية والتقنية المفرج عنها نتيجة عملية نزع السلاح لبرامج التعاون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في برزخ أمريكا الوسطى ؛

١٥ - متابعة المفاوضات في مجالات الأمن والتحقق والمراقبة والحد من الأسلحة ، بصفة عاجلة ، وطبقا لاتفاقات اجتماع اسكيبولاس الثاني ، بغية الاستفادة من الموارد وإعادة توجيهها نحو تنمية شعوبها ، وينبغي في هذا الصدد اللجوء إلى المشورة التقنية التي تقدمها الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية والأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرهما من الهيئات المتخصصة . ولمواصلة المفاوضات يجتمع نواب وزراء الخارجية وغيرهم من المندوبين الذين يشكلون لجنة الأمن في سان خوسيه ، كوستاريكا ، في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ؛

١٦ - توجيه نداء إلى المجتمع الدولي لكي يدعم المشاريع الاجتماعية والإنمائية المخصصة للأشخاص الذين يعودون إلى الحياة المدنية نتيجة لتخفيض عدد الأفراد العسكريين في نهاية الأمر ؛

١٧ - الإعراب عن الامتنان للاتحاد الاقتصادي الأوروبي لما قدمه من دعم خاص لعملية التكامل في أمريكا الوسطى ، تجسد في مختلف المحافل وفي إطار اتفاق لكسمبرغ ، وحثه على مواصلة الحوار السياسي ومضاعفة التعاون الاقتصادي لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ؛

١٨ - الإحاطة مع الارتياح بالقرار الأخير الذي اتخذه المجتمع الدولي بتأييد مدّ فترة الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى ودعمها بموارد إضافية . هذا ، فضلا عن مناشدته دعم المشاريع التي تقدمها بلداننا ، في إطار هذه الآلية ؛

١٩ - الإعراب عن سرورهم العميق للنتائج الإيجابية التي تحققت في اجتماع روما - استكهولم الثاني ، والتي ستساعد نيكاراغوا في التغلب على الأزمة الخطيرة التي تواجهها ؛

٢٠ - توجيه نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم دعم ملموس تنفيذا للمقترحات التي ستتقدم بها الحكومات الداعية إلى الاجتماع الدولي الأول للجنة المتابعة للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ؛

٢١ - وفي إطار اتفاق التعاون الإقليمي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات الموقع أثناء مؤتمر قمة مونتيليمار ، يُعقد في مناغوا يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ اجتماع للسلطات المسؤولة عن هذا المجال لتبادل المعلومات والبدء في عملية تخطيط وتنسيق لتنفيذ القرارات الواردة في ذلك الاتفاق ؛

٢٢ - تعزيز أفرقة أمريكا الوسطى (رؤساء بعثات بلدان برزخ أمريكا الوسطى) لدى مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية ، بغية توحيد المواقف وتحسين القدرة التفاوضية للمنطقة . والسعي في نفس هذا المجال إلى التنسيق بين السياسات وتأييد الترشيحات المقدمة إلى المؤسسات الدولية ؛

٢٣ - الإعراب عن ارتياحهم لبدء نفاذ المعاهدة المنشئة لبرلمان أمريكا الوسطى وغيره من الهيئات السياسية ، وبروتوكولها اعتبارا من ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وأيضا للانتخابات التي أجرتها هندوراس استكمالا للاشتراك فيه . وتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي لكي يؤيد تشكيلها ؛

٢٤ - تعزيز التنمية المتواصلة في أمريكا الوسطى عن طريق استراتيجية مشتركة تجاه الخارج ، وإنشاء آليات للتشاور والتنسيق لتعزيز اشتراك اقتصاداتنا في التجارة الدولية ؛

٢٥ - إعادة تأكيد الإدارة السياسية الكاملة لحكوماتنا لمواجهة تحديات التنمية ، ببذل الجهود اللازمة ، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ككل ، مع إنعاش اقتصاداتنا لقهر الفقر في إطار فعّال من الديمقراطية الاقتصادية ؛

٢٦ - إعادة تشكيل عملية التكامل وتعزيزها وتنشيطها ، وكذلك الهيئات الإقليمية لأمريكا الوسطى ، مع ملاءمة إطارها القانوني والمؤسسي وإعادة تصميمه لإضفاء الطابع الدينامي المتجدد عليه ، وتيسير إعادة تكيفه مع الاستراتيجيات الجديدة للانفتاح الخارجي والتحديث الإنتاجي ، التي تضطلع بها بلدان أمريكا الوسطى المتطلعة إلى تشكيل وتعزيز الاتحاد الاقتصادي لبرزخ أمريكا الوسطى ؛

٢٧ - العمل ، من خلال إجراءات محددة على المستويين الوطني والإقليمي ، على تحويل الهياكل الإنتاجية ، والمزج بين السياسات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ؛

٢٨ - تحديد آليات الدعم الانفرادي والإقليمي للإجراءات التي تضطلع بها بلدان أمريكا الوسطى في مجال إعادة التفاوض بشأن ديونها الخارجية . ونوجه في هذا الصدد ، نداء إلى المجتمع الدولي ليسهم ، جنبا إلى جنب مع جهودنا ، في التخفيف من عبء الديون الخارجية ، وبالتالي في تحرير الموارد المالية من أجل استخدامها في تنمية المنطقة ؛

٢٩ - الاعتراف بما لمصرف التنمية الدولي من أهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى ، ولا سيما مصرف التنمية للبلدان الامريكية ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، ولذا ، فإنه من المستصوب أن تشترك كلتا المؤسستين بنشاط في تمويل المشاريع المهمة في المنطقة ، وأن تسهم في تحقيق الغايات والأهداف الواردة في هذا الإعلان .

ودعوة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي إلى العمل لدى البلدان الصديقة لأمريكا الوسطى على تشجيع عمليات التمويل المشترك التي تُكمل تمويل المشاريع المحددة التي تدعمها هاتان المؤسستان . وكذلك حثّ هذه الدول على تقديم أقصى قدر من التعاون بشأن تلك الطلبات الفردية أو إنشاء صناديق عالمية للتمويل المشترك مخصصة للمنطقة ؛

٣٠ - القيام على المستويين الوطني والإقليمي ببذل جهود للتعجيل بإعادة بناء وتمويل الهياكل الإنتاجية والتكنولوجية في بلدان أمريكا الوسطى ، كأساس لعودة المنطقة إلى دخول السوق الدولية بشكل فعّال وديناميي يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي لشعوبنا ؛

٣١ - منح الأولوية لإنشاء آليات في بلدان أمريكا الوسطى لحماية النظم الايكولوجية في المنطقة ودعم الجهود الوطنية ، مع التركيز بشكل خاص على الموارد غير المتجددة ، وأنواع التربة ، والغابات ، والمياه . ويعرب الرؤساء مجددا عن تأييدهم للأعمال التي تقوم بها لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية ، ويوجهون نداء إلى المجتمع الدولي ليقدم التعاون اللازم للجهود التي تبذلها في هذا المجال ؛

٣٣ - التنسيق بين السياسات التي تتيح الإدماج الفعّال للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع التركيز على البرامج التي تكفل الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية مع استقرار الأسعار وحرية التجارة في منطقة أمريكا الوسطى ؛

٣٣ - تعزيز السياسات والبرامج والمشاريع في مجال التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي في المنطقة ، نظرا لأن التعليم يعتبر عالميا قيمة أساسية للرقي المتكامل للفرد وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لشعوبنا ؛

٣٤ - دراسة مختلف آليات التعاون الخارجي ، وكذلك المبادرات الاخرى ، ولا سيما ما ورد منها في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالإنعاش والتنمية في أمريكا الوسطى ، المعروفة بلجنة سانفورد ، وذلك لتنسيق هذا التعاون الخارجي وزيادته إلى أقصى حد ، وفقا لاحتياجات المنطقة ؛

٣٥ - إدخال تعديلات على القطاع العام وتحديثه ، على أسس من التقشف والكفاءة ، للتوصل إلى إقامة دولة تتسم بمزيد من الكفاءة والنشاط وتركز على تيسير وحفز أنشطة الوكلاء الاقتصاديين ، وكذلك على تقديم الخدمات اللازمة للسكان ؛

ومطلوب من القطاع الإنتاجي ، بأوسع معانيه ، القيام بالدور الأساسي في تحويل الاقتصادات وفي تطوير عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي ؛

٣٦ - تعزيز تنمية الموارد البشرية في المنطقة . ولاقتناعنا الراسخ بأن السلم والعدل الاجتماعي أمران لا ينفصمان ، وأنه لا يمكن توطيد أركان الديمقراطية الكاملة في أمريكا الوسطى ما دام هناك جوع وبؤس ، نلتزم بتعزيز التنمية التي تمثل اليوم الاسم الجديد للسلم ويتلخص أفضل ضمان للتعايش السلمي والإنتاجي في تحسين الصحة ، وحماية الطفولة ، وتعميق التثقيف الفكري والأخلاقي والتعليم التقني ونشره بين سكان أمريكا الوسطى . ولا يقتصر ما سبق ذكره على تحسين الخدمات المشار إليها وتوسيع نطاقها فحسب ، بل يتعدى هذا أيضا إلى ضمان إمكانيات استفادة جميع سكان أمريكا الوسطى منها .

٣٧ - إعادة تأكيد الصفة الأساسية لمؤتمر القمة لرؤساء أمريكا الوسطى ، بوصفه الهيئة العليا لاتخاذ القرارات وتنسيق الاتفاقات والتدابير الواردة في هذا

الإعلان في إطار الإجراءات المتعلقة بإقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى (اجتماع اسكيبولاس الثاني) . وبالإضافة إلى الهيئات المنصوص عليها فعلا في الإجراءات المذكورة ، تنشأ اللجنة الاقتصادية والمالية بوصفها هيئة تنسيق ومتابعة خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى ، وتتكون هذه اللجنة من وزراء الاقتصاد ، وتكون مهمتها تنفيذ الاتفاقات والالتزامات ذات الطابع الاقتصادي الواردة في إعلان الرؤساء ؛

٣٨ - اعتماد خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى لتنفيذ الالتزامات المقررة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تمثل جزءا لا يتجزأ من هذا الإعلان ؛

٣٩ - يتفق الرؤساء على عقد اجتماع آخر في جمهورية كوستاريكا خلال الربع الاخير من عام ١٩٩٠ ؛

٤٠ - توجيه الشكر إلى شعب وحكومة غواتيمالا ، هذا البلد الذي اجتمع فيه رؤساء أمريكا الوسطى لأول مرة في إطار اتفاقات اسكيبولاس ، على اهتمامهما الذي أوجد جوا من الاخوة أدى إلى تحقيق هذه المرحلة الجديدة من عملية إقرار السلم في المنطقة .

أنتيغوا غواتيمالا ، في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(توقيع) رفائيل انخل كلديرون فورنييه
رئيس جمهورية كوستاريكا

(توقيع) ألفريدو كريستياني بوركارد
رئيس جمهورية السلفادور

(توقيع) ماركو بينسيو سيريثو أريبالو
رئيس جمهورية غواتيمالا

(توقيع) رفائيل ليوناردو كاييخاس روميرو
رئيس جمهورية هندوراس

(توقيع) فيوليتا باريوس دي تشامورو
رئيسة جمهورية نيكاراغوا

بوصفه مراقبا مدعوا :
(توقيع) غييرمو اندارا غاليماني
رئيس جمهورية بنما

تذييل

خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى

أولا - الإطار القانوني والتنفيذي الجديد للتكامل

١ - البدء في أقرب وقت ممكن في تحليل ودراسة الأدوات القانونية والمؤسسية للتكامل بهدف وضع إطار قانوني وتنفيذي جديد للتكامل . والإيعاز إلى الوزراء المسؤولين عن التكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي للبدء في هذه العملية بأسرع ما يمكن .

٢ - تنفيذ الالتزامات المبرمة في اتفاق التمويل المعقود بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى لإقامة نظام إقليمي للمدفوعات ، وكذلك الالتزامات الواردة في المرفق المسمى ببرنامج إزالة العقبات التي تعوق التجارة فيما بين بلدان أمريكا الوسطى .

٣ - الإيعاز إلى الوزراء المسؤولين عن التكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي ، فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية ، بأن يقدموا إلى نظرائهم ، خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر اعتبارا من هذا التاريخ ، برنامجا لمستويات التعريفات الجمركية التي ستفرض والجدول الزمني المتصل بهذا البرنامج .

ثانيا - برنامج الهياكل الأساسية والتكامل في الميدان التجاري

٤ - العمل على وضع برنامج لإقامة الهياكل الاساسية المادية أو إعادة إقامتها ، يضمن بصورة تامة المشاريع الجارية في أمريكا الوسطى في ميادين النفط والاتصالات والجمارك والموانئ وتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها بهدف تحقيق التنمية المتكاملة في الداخل وتجاه الخارج . والإيعاز إلى الوزراء المسؤولين عن القطاعات ذات الصلة بأن يشرعوا ، خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر ، في وضع جدول للمشاريع التي تؤدي إلى وضع برنامج يتفق مع الأهداف المحددة .

٥ - الإيعاز إلى السلطات المختصة بتنسيق وتعزيز التدابير التي تيسر نقل الأفراد والبضائع في أمريكا الوسطى مما ييسر عمليات الجمارك والجوازات .

٦ - تأكيد تكليف الوزراء المسؤولين عن التكامل الاقتصادي والتنمية الإقليمية بأن يتقيدوا بالمهل المتفق عليها في برنامج إزالة العقبات التي تعوق التجارة فيما بين بلدان أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالتفاوض من أجل عقد الاتفاقات المتعددة الأطراف للتجارة الأقاليمية .

ثالثا - التنسيق الإقليمي من أجل تنمية التجارة الخارجية

٧ - وضع برنامج انتقائي ينسق بفعالية خدمة خارجية لتمثيل أمريكا الوسطى في مجال التجارة الخارجية وتنمية الاستثمار الأجنبي والسياحة وفي المفاوضات المتعددة الأطراف التي تهم المنطقة .

وتحقيقا لهذه الغاية يوعز كل رئيس من الرؤساء إلى وزرائه المسؤولين عن الشؤون الخارجية والاقتصاد والتجارة الخارجية والهيئات المسؤولة عن السياحة لكي يضعوا على الصعيد الداخلي اقتراحا يعرض على الوزراء المسؤولين عن التكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

٨ - الإيعاز إلى وزراء الاقتصاد بتنسيق الأعمال المؤدية إلى ما يلي :

(أ) دراسة عملية الانضمام إلى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") والاشتراك فيه . وينبغي أن تراعي المفاوضات الجارية للانضمام إلى مجموعة "غات" الشروط التي تم التفاوض بشأنها والمتعلقة بأمريكا الوسطى والتي تمثل فعلا جزءا من تلك الوكالة لتلافي المعاملات التي تضعف الوضع التنافسي لهذه البلدان .

(ب) بذل المساعي اللازمة لإدامة وزيادة الامتيازات غير المتبادلة في أسواق محددة مما يؤدي إلى توسيع مبادرة البحر الكاريبي ، ومعاملة جماعية مشابهة للمعاملة الممنوحة للبلدان المستفيدة من اتفاقية لومي ، وكذلك اشتراك أفضل ومعاملة تفضيلية لأسواق أمريكا وأوروبا وآسيا .

رابعا - الاشتراك الفعال في القطاعات الاجتماعية

٩ - الإيعاز إلى الوزراء المسؤولين عن التكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي لكي يصمموا خلال فترة ثلاثة أشهر آليات فعالة ونشطة تعزز عمليات واسعة النطاق للتشاور والمشاركة فيما بين الحكومات ومختلف القطاعات الاجتماعية المتصلة بالتنمية ، للمشاركة في اتخاذ القرارات في المنطقة ، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي حددت في مؤتمر القمة الاقتصادي الحالي .

خامسا - سياسة إعادة التوجيه الصناعي

١٠ - الإيعاز إلى الوزراء المسؤولين عن التكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي لتعزيز سياسة للتحول الصناعي التدريجي والانتقائي لزيادة فعالية الأنشطة الإنتاجية ، وتنمية التكامل بين البلدان ، وغزو أسواق جديدة والاستعاضة عن الواردات ، بصورة تنافسية في المجالات التي تعتبر مناسبة .

سادسا - إضفاء الطابع الديمقراطي الاقتصادي
على المؤسسات المملوكة للدولة

١١ - دعم عمليات تحويل المؤسسات الانتاجية المملوكة للدولة من أجل تعزيز التحول إلى الديمقراطية الاقتصادية وتحقيق ملكية أوسع نطاقا وأكثر فعالية للسلع الإنتاجية .

سابعا - تنسيق السياسة الزراعية

١٢ - الإيعاز إلى الوزراء المختصين بأن يضعوا خلال فترة ثلاثة أشهر اعتبارا من هذا التاريخ سياسة زراعية منسقة تناسب هذه الخطة لا سيما في النواحي المتعلقة بالإنتاج وخدمات الدعم والتكنولوجيا وتحقيق انتعاش سريع والتوسع في سلع التصدير التقليدية وفي السلع غير التقليدية وكذلك تحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي الإقليمي وضمان توافر إعادة الاستثمار الصناعي مما يولد روابط إنتاجية .

ثامنا - سياسة إقليمية في ميدان العلم والتكنولوجيا

١٣ - الإيعاز إلى الوزراء المسؤولين عن التكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي وإلى السلطات الحكومية المختصة في ميدان العلم والتكنولوجيا لكي يرسموا خلال فترة ستة أشهر سياسة وبرنامجا إقليميا في ميدان العلم والتكنولوجيا للاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من كنز المعرفة الموجود لدى كل دولة من دولنا وعلى المستوى الدولي لتوليد موارد مناسبة ووضع مشاريع إقليمية تنمي الابتكار التكنولوجي بمعايير انتقائية تدمج في الاستراتيجية الجديدة المشتركة تجاه الأسواق الثالثة . وتحقيقا لهذه الغاية يتخذ أيضا الوزراء المسؤولون عن التكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي خلال فترة مماثلة الخطوات المؤدية إلى إعادة تشكيل الهيئات الإقليمية المتصلة بالتعليم والبحث في مجال العلم والتكنولوجيا .

تاسعا - التنسيق في برامج التكيف الاقتصادي

١٤ - تعزيز عمليات التنسيق بين برامج التكيف الاقتصادي الكبير لكل بلد وإرساء أسس التنمية الإقليمية لأنها ذات أهمية لتحقيق درجة ملائمة من التنمية للبلدان ولما لها من فائدة مباشرة لرفاهية شعوب أمريكا الوسطى .

عاشرا - برامج التعويض الاجتماعي عن التكيف الاقتصادي

١٥ - الإيعاز إلى الوزراء المسؤولين بأن يعززوا خلال فترة ثلاثة أشهر البرامج الخاصة الرامية إلى التقليل إلى أبعد حد ممكن من الآثار الناجمة في المدى القريب عن جهود التكيف الاقتصادي بالنسبة إلى الفئات الأكثر تأثرا ، وإتاحة التكنولوجيا والتدريب للقطاعات التي لديها موارد ضئيلة لعملية التنمية ، عن طريق إتاحة الوصول إلى السلع الإنتاجية ، لا سيما للفئات المتصلة بالقطاع غير الرسمي والشركات الصغيرة وغيرها من أشكال الانتاج التعاوني . وإعداد خطط التنمية الريفية جزء لا يتجزأ من هذه العملية .

حادي عشر - محفل التشاور بشأن الديون الخارجية والتعاون المالي الدولي

١٦ - الإيعاز إلى وزراء المالية أو الخزانة والدين العام وكذلك إلى مديري البنوك المركزية لكي يشرعوا خلال شهر في إقامة محفل للتشاور والتنسيق لأمريكا الوسطى في مجال الديون الخارجية لإيجاد حلول مناسبة للديون الثنائية أو المتعددة الأطراف .

١٧ - الإيعاز إلى المسؤولين المختصين بأن يجروا مفاوضات لتنشيط التعاون المالي الإضافي الرامي إلى إعادة بناء الاقتصاد وتعزيز الديمقراطية والسلم والتحول الإنتاجي مع التركيز على البرامج المشتركة للعمل الإقليمي .

انتيغوا غواتيمالا ، في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠

(توقيع) رفائيل انخل كلديرون فورنييه
رئيس جمهورية كوستاريكا

(توقيع) ألفريدو كريستياني بوركارد
رئيس جمهورية السلفادور

(توقيع) ماركو بينسيو سيريشو أريبالو
رئيس جمهورية غواتيمالا

(توقيع) رفائيل ليوناردو كاييخاس روميرو
رئيس جمهورية هندوراس

(توقيع) فيوليتا باريوس دي تشامورو
رئيسة جمهورية نيكاراغوا

بوصفه مراقبا مدعوا :
(توقيع) غييرمو اندارا غاليماني
رئيس جمهورية بنما

- - - - -